

Distr.
GENERAL

A/RES/54/232
24 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/54/593)]

٢٣٢/٥٤ - تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٩٨/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بشأن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وسائر قراراتها المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضاً إلى إعلانات وبرامج عمل المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١)،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ من أن مجموع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لا يزال يتزايد، وأن النساء والأطفال يشكلون الأغلبية الكبيرة والأشد تأثراً من بينهم،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ أيضاً لما تتعرض له جهود تخفيف حدة الفقر من معوقات خطيرة ناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان النامية، نتيجة جملة أمور أهمها الأزمة المالية لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨ وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وإذ تلاحظ أنه، في الوقت الذي جرى فيه تجاوز أكثر الآثار بروزاً للأزمة في بعض المناطق والقطاعات، ثمة حاجة إلى الإبقاء على زخم الانتعاش وتوسيعه،

وإذ تسلم بأن عملية العولمة، بينما تتيح فرصا جديدة، تطرح تحديات ومخاطر جديدة للبلدان النامية وبالخصوص أقلها نموا، في وقت تكشف فيه هذه البلدان جهودها من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتوجه فيه سياساتها الوطنية نحو القضاء على الفقر عن طريق تنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج شاملة، بما فيها تلك التي تتضمن منظورات طويلة الأجل،

وإذ تسلم أيضا بأنه، على الرغم من أن معدلات الفقر انخفضت في بعض البلدان، يجرى تهميش بعض البلدان النامية والفئات المحرومة كما تتعرض بلدان أخرى لخطر التهميش والإستبعاد الفعلي من فوائد العولمة إلى جانب تزايد فوارق الدخول بين البلدان النامية وداخلها، مما يقيد جهود القضاء على الفقر،

وإذ تسلم كذلك بأن الآثار التي تتسبب فيها الكوارث الطبيعية والنزاعات والفقر المزمن والأمراض، وخاصة الملاريا ووباء نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والإفتقار إلى التعليم السليم تنال من الإمكانات الاقتصادية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر في أشد البلدان تأثرا، وخاصة في أفريقيا،

وإذ تسلم بأنه، على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق التنمية الاجتماعية تقع على عاتق الدول، ينبغي للمجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية في القضاء على الفقر وكفالة الحماية الاجتماعية الأساسية،

وإذ تعرب عن تقديرها للبلدان المتقدمة النمو التي وافقت على تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة وحقت ذلك الهدف،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة تعزيز جهود المنظمات والوكالات والصناديق والبرامج الدولية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كل في نطاق اختصاصه، فضلا عن تعزيز جهود المجتمع المدني بما فيها جهود المنظمات غير الحكومية من أجل تنفيذ التدابير والإجراءات الرامية للقضاء على الفقر، في إطار عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ مع التقدير مبادرة الديون التي قامت بها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة، في اجتماعها المعقود في كولون، بألمانيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، والقرارات التي اتخذها المجتمع الدولي بإعطاء القضاء على الفقر الأولوية في البرامج والمشاورات المتعلقة بسياسات مؤسسات بريتون وودز، وما أدخلت من تعزيز على مبادرة الديون المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل التوصل إلى تخفيف أعمق وأوسع وأسرع لديون هذه البلدان،

١ - تكرر تأكيد أن الغاية الرئيسية التي يرمي إليها عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر هي بلوغ هدف القضاء على الفقر المدقع، وتخفيف حدة الفقر عموما بدرجة ملموسة في العالم، عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية حاسمة وعن طريق التعاون الدولي؛

٢ - تكرر أيضا تأكيد الدعوة إلى تعزيز الجهود المبذولة على جميع الصعد لتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة تنفيذًا كاملاً وفعالاً وجميع الاتفاقات والالتزامات التي اعتمدها مؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة التي نظمت منذ عام ١٩٩٠ والتي تتصل بالقضاء على الفقر، وفي هذا السياق تدعو إلى القيام بعمل محدد يرمي إلى تحقيق نتائج ملموسة عن طريق نهج موجه نحو النواتج في بلوغ أهداف العقد في أقرب وقت ممكن؛

٣ - تؤكد من جديد أنه ينبغي، في إطار العمل الشامل للقضاء على الفقر، إيلاء عناية خاصة إلى الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر وللظروف والسياسات الوطنية والدولية المؤدية إلى القضاء على الفقر وذلك، في جملة أمور، بتعزيز إدماج السكان الذين يعيشون في فقر اجتماعيا واقتصاديا ومن ثم تمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر فيهم، والنهوض بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتهم، بما في ذلك الحق في التنمية، وإتاحة خدمات وإدارة عامة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة؛

٤ - تشدد على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للفقر وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، وتؤكد في هذا الصدد الدور الأساسي في القضاء على الفقر الذي يلعبه النمو الاقتصادي القوي المطرد، الذي يساعد الفقراء ويوسع نطاق الفرص الإنتاجية والعمالة بقدر كبير، ويحقق زيادات في الدخل ويعزز التوزيع العادل ويقلص من تدهور البيئة؛

٥ - تسلم بأهمية الأخذ بسياسات ملائمة للاستجابة لتحديات العولمة على الصعيد الوطني، ولا سيما باتباع سياسات وطنية سليمة وثابتة، بما فيها، ضمن جملة أمور، سياسات سليمة على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد الاجتماعي، من أجل تحقيق هدف القضاء على الفقر؛

٦ - تهيب بالحكومات جميعا إلى الأخذ، حسبما تراه مناسبا، بالتوصيات المقدمة من الأمين العام بشأن الإجراءات والمبادرات الممكنة المتعلقة بالقضاء على الفقر بحلول الألفية الجديدة^(٧)، وذلك عند تصميم وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتخفيف حدة الفقر، واستكشاف سياساتها الأنسب لظروفها الوطنية كي تحقق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والقضاء عليه أقصى جدوى ممكنة؛

٧ - تؤكد من جديد وجوب معالجة أسباب الفقر في إطار استراتيجيات قطاعية، مثل الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة، والأمن الغذائي، والسكان، والهجرة والصحة، والمأوى، وتنمية الموارد البشرية بما فيها التعليم، والمياه العذبة، والتنمية الريفية، والعمالة المنتجة، وفي إطار الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والضعيفة، بطريقة تزيد من فرص وخيارات الأشخاص الذين يعيشون في فقر وتمكينهم من بناء قدراتهم وتحسينها لتحقيق اندماجهم إقتصاديا واجتماعيا؛

٨ - تحث على تعزيز المساعدة الدولية المقدمة إلى البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مساعدة لتيسير إدماج تلك البلدان في الاقتصاد

(٧) المرجع نفسه، الفرع خامسا.

العالمي، وتحسين وصولها إلى الأسواق، وتيسير تدفق الموارد المالية، وتنفيذ جميع المبادرات المتخذة فعلا بشأن التخفيف من عبء الديون على البلدان النامية تنفيذا كاملا وفعالا، وتشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ تدابير ملائمة إضافية تؤدي إلى إيجاد حلول فعالة ومنصفة ودائمة موجهة نحو التنمية لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الدين للبلدان النامية، حتى يتسنى لها جني فوائد عملية العولمة على قدم المساواة ومواجهة آثارها السلبية وتفاذي التعرض للتهميش في عملية العولمة وتحقيق الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٩ - تهيب بالبلدان جميعا صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية موجهة نحو النتائج، بما في ذلك وضع أهداف محددة زمنيا لتخفيف حدة الفقر، وتلاحظ في هذا الصدد الجهود المبذولة لبلوغ هدف التخفيض بنسبة النصف، بحلول عام ٢٠١٥، في عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع والذين يحتاجون إلى اتخاذ إجراءات وطنية قوية وتقديم مساعدة دولية؛

١٠ - تؤكد من جديد أنه ينبغي لجميع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة أن تنهض بتعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين بطريقة فعلية وواضحة في جميع السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي، وتشجع استخدام تحليل نوع الجنس بصفته أداة لإدماج ومراعاة الفوارق بين الجنسين عند تخطيط تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر؛

١١ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو تعزيز جهودها من أجل أن تحقق، بأسرع ما يمكن، الهدف المتفق عليه وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة، والقيام في حدود ذلك الهدف بتخصيص من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا؛

١٢ - تشدد على أهمية زيادة سيطرة الفقراء على الموارد، بما فيها الأرض والمهارات والمعارف ورأس المال والاتصالات الاجتماعية؛

١٣ - تشدد أيضا على دور الائتمانات الصغيرة بصفتها أداة هامة لمكافحة الفقر التي تولد العمالة الذاتية المنتجة وتمكّن الأشخاص الذين يعيشون في فقر، لا سيما النساء، وبالتالي تشجع الحكومات على الأخذ بسياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها، وتدعو المجتمع الدولي، ولا سيما أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، والمؤسسات المالية الدولية الإقليمية المعنية بالقضاء على الفقر، إلى دعم واستكشاف إدماج نهج الائتمانات الصغيرة في برامجها وزيادة تطوير آليات التمويل الصغير الأخرى، حسب الاقتضاء؛

١٤ - تهيب بالبلدان المتقدمة النمو، من خلال التعاون المكثف والفعال مع البلدان النامية، تعزيز بناء القدرات وتيسير نقل التكنولوجيا والوصول إلى المعارف ذات الصلة، ولا سيما إلى البلدان النامية، بشروط تفضيلية وتساهلية، كما يتفق عليه فيما بينها، مع مراعاة الحاجة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية، بتحديد وتنفيذ خطوات عملية لكفالة تحقيق تقدم في هذا الصدد،

من أجل مساعدة البلدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر في عصر تؤثر فيه التكنولوجيا إلى حد بعيد؛

١٥ - تشدد على الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم والتدريب، في القطاعين النظامي وغير النظامي على السواء، والتعليم الأساسي في تمكين أولئك الذين يعيشون في فقر، وتشير إلى أهمية المنتدى العالمي للتعليم المزمع عقده في داكار في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وتدعو منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص منظومة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إلى اقتراح تدابير ترمي إلى تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك البنك الدولي، في مساعدة الدول الأعضاء على توفير تعليم فعال ومنصف للجميع؛

١٦ - ترحب بالجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بهدف إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التنسيق، وفي هذا الصدد، تشجع تلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، وغيرها من الشركاء في التنمية على مواصلة دعم جميع الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيتها بغية تحقيق أهداف العقد؛

١٧ - تؤكد من جديد أهمية الاتفاق على التزام مشترك لشركاء البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية المعنية من أجل تخصيص ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، للبرامج الاجتماعية الأساسية، وترحب بالجهود المبذولة لتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠^(٢) التي تشدد على أن تعزيز حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية أمر أساسي للتنمية المستدامة والمنصفة وجزء لا يتجزأ من استراتيجية القضاء على الفقر؛

١٨ - ترحب بمبادرة كولون التي استهلكت في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والتي تدعو إلى تمويل إضافي هام وتسلم بأهمية التقاسم العادل للعبء بين الدائنين، كما ترحب بالقرارات الأخيرة التي اتخذها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن المبادرة المعززة المعنية بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي من المتوقع أن تتيح تخفيفاً أعمق وأوسع وأسرع لعبء الديون يسهم في تخفيف حدة الفقر بشكل مستدام في تلك البلدان؛

١٩ - تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المدينة المتوسطة الدخل المثقلة بالديون في الوفاء بديونها الخارجية والتزاماتها في مجال خدمة الديون وتلاحظ تفاقم الحالة في بعضها في إطار جملة أمور منها القيود الأشد المتعلقة بالسيولة والتي قد تتطلب معالجة الديون بما فيها، حسب الاقتضاء، تدابير لتخفيض الديون تساعد في جهودها المبذولة من أجل مكافحة الفقر بصورة فعالة؛

٢٠ - تشجع على أن تواصل جميع المنتديات الحكومية الدولية المعنية دراسة سبل ووسائل إدراج أهداف واستراتيجيات تخفيف حدة الفقر ضمن المناقشات الجارية بشأن مسائل التمويل والتنمية على

الصعيد الدولي؛

٢١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التدابير والتوصيات والأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، يتضمن دراسة شاملة لأثر العولمة على القضاء على الفقر وتوصيات بالإجراءات والمبادرات الممكن اتخاذها للقضاء على الفقر ومقترحات من أجل تحسين التنسيق بين الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)".

الجلسة العامة ٨٧

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩